السكون الأصلي والعارض في العربية

د. أحمد كاظم عماش

كلية الدراسات القرآنية/ جامعة بابل

The Original and Unoriginal Stillness In Arabic

Dr. Ahmed Kadhim Amash

College of Studies of Quran/ University of Babylon

Abstract

The present study aims at studying the stillness in Arabic and its relation to vocalization as they together define the meaning of the words. The previous studies did not give the stillness its weight and they did not focus on the linguistic and acoustic value of the stillness and they did not refer whether it is original or not which is the aim of the present study.

الملخص

فلما كانت الحركات قد أخذت حيّزاً واسعاً من البحث عند علماء العربية كذلك السكون الذي جُعل مخالفاً لها أخذ الاهتمام نفسه وقد تناولوه وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية ؛ لأنّه باشتراكه مع الحركات تتكون بنى الكلمات، واختُلف في ماهيته، أ يعدّ قسماً رابعاً للحركات؟، أم لا، وبحوثهم في هذا الجانب لم تكن باستيفاء الموضوع حقّه، ولا سيما في الدراسات القديمة، لذا نجد أنّ البحوث فيه لم تتوقف لهذا اليوم، في بيان وظيفته أو قيمته اللغوية والسمعية[1]، ولكن الملفت للنظر لم ينظر إليه من حيث الأصالة (أصلياً أو عارضاً)، وهذا البحث سلّط الضوء على هذا الجانب وميّز بين السكون الأصلي والعارض.

وقد تضمّن البحث مبحثين:

الأول: تناول تعريف للسكون الأصلي والعارض ومواضع العارض في الأسماء.

والآخر: تناول السكون العارض في الأفعال، وياء المتكلم ولام الأمر.

الساكن: يقصد بالساكن قَطْعُ الحركة، قال السهيلي(ت:581هـ)((والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع، فلذلك سمي جزماً اعتباراً بانجزام الصوت، وهو انقطاعه، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن))[2] وعبر سيبويه عن السكون بالجزم[3]،وسماه المبرد(ت:285هـ) الوقف[4].

وينظر إلى السكون من الناحية الصوتية من جانبين:

أحدهما: جانب النطق والتأثير السمعي.

والآخر: جانب الوظيفة التي يقوم بها في النظام الصوتي للغة العربية.

وقد أكّد العلماء أن السكون ليس صوتاً لغوياً، أي إنه شيء لا يُنْطق ولا يُسْمع، أو هو شيء ليس له تحقيق صوتيّ مألوف أو أي تأثير سمعي، والتحليل الصوتي للعربية أثبت أن الأصوات منحصرة في مجموعتين معروفتين هما الأصوات الصامتة والحركات، والسكون لا يمتّ لأيٍّ مجموعة منهما [5].

ويبدو أنّ السكون له وظيفة مقطعية، إذ هي تميِّز نهاية المقطع دائماً، وهناك وظيفة أخرى هي تيسير النطق، ولاسيما إذا كان السكون داخل بنية المفردة ؛ لأن توالي الأحرف المتحركة في اللفظ الواحد قد يؤدِّي إلى الثقل في النطق[6]، قال الزجاجي(ت:337هـ):

([1]) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: 173 – 215.

(2) نتائج الفكر في النحو: 67.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 223.

(4) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد المبرد،تح: محمد عبد الخالق عضيمة: 1/ 4.

(5) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: 184.

(6) ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث، صباح عطيوي: 7.

((ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكنٍ ومتحركين وساكنٍ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[1].

يفيدنا هذا الكلام بأنّ العرب اتخذوا نظاماً يسيراً على الجهاز النطقي فهم يميلون نحو الخفة ويبتعدون عن الثقل، والتقاء الساكنين من الأمور المستثقلة على اللسان وهذا ما جعلهم يكرهونه؛ لأنّ الأصوات في العربية قسمان:

1- ساكن، أي خالٍ من الحركة.

2- ومتحرك، أي متبوع بحركة، والحركة نقيض السكون، ومن هنا صعب التقاء الساكنين الخاليين من الحركة.

يظهر من هذا أنّ الكلام يتكون من مقاطع، وهذه المقاطع تتكون من حركة وسكون والحركة مكملة للسكون والعكس صحيح أيضاً، فلولا السكون لثقل النطق ولولا الحركة لثقل النطق أيضاً، فلا بدَّ من إدخال الحركة ليعتدل الكلام ويرجع إلى النسيج الذي تقبله الذوق العربي.

إنّ النظام المقطعي في العربية نظام متوازن، إذ لا يوجد في المقطع سوى مصوت واحد، وأنّه لا يبدأ إلّا بصامت واحد، ولا ينتهي إلا بصامت واحد في الغالب، إلّا في حال الوقف فهو مظنة السكون، وهذا التوزيع المتوازن يجعل المقطع العربي مقطعاً مرناً، ومن هنا يبرز دور الحركات في تنويع المعاني، لأن أي تغيير فيها يؤدي إلى تنويع الصيغ ثم تنوع المعاني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي الحركات وظيفة مهمة جداً تتصل بوضوحها السمعي الذي يعتمد عليه المقطع، لأن الصوامت تعتمد عليها لكي تُسْمع [2].

وهذا السكون يقسم بحسب الأصالة إلى أصليٍّ وعارضٍ، وهذا التقسيم نُظر إليه من جوانب متعددة منها:

1- أنّ السكونَ له أثرٌ في خفة اللفظة وثقلها، فتستبدل الحركة بالسكون لغرض الخفة.

2- أنّ السكون هو الأصل في الحروف واستبدل بالحركة.

3- أنّ السكون وضع مقابلاً خلافيّاً للحركات.

4- أنّ السكون يكون علامة على وظائف لا تؤدى إلا به.

فالسكون الأصلي: هو السكون الموجود في أصل بنية الكلمة بحيث يبقى ملازمًا للحرف، مثل:(يَكْتُب، يَقْرَأ، مِنْه، دَرْسٌ) وغيرها، ولا يقع في الفعل الثلاثي مطلقاً.

فالسكون الأصلي تتوزع مواقعه في الكلمة الواحدة بحسب طولها وقصرها، فهو يؤدي إلى تقطيع الكلمة ليجعلها مقاطع يسهل أداؤها على اللسان، وهذا ما يقتضيه الجهد العلاجي في مواصلة الأداء، من تلبُّثٍ أو انقطاع لاستعادة القدرة والنشاط، ولذا كان في النسيج التعبيري ضروب من الوقفات.[3]، فهو لا يمكن أن تحدد مواضعه؛ لأنّ أغلب المفردات في العربية فيها سكون، من دون النظر إلى عدد حروفها، فهو يدخل في بناء المفردات ليكوّن النسيج المقطعي، في الأفعال والأسماء وبعض الحروف العاملة.

أمّا العارض: فهو السكون الذي يعرض بدل الحركة، وقد يأتي في بنية الكلمة صرفاً، أو في نهايتها نحواً، وعلى أثره يتغير عدد مقاطع المفردة، فإذا كانت من ثلاثة مقاطع نحو (رُسُل) فتتحول المفردة إلى مقطعين (رُسْل)، ويقوم بوظيفة السكون الأصلي في جميع موارده، فالسكون العارض لا يصدق عليه ما يتداول في كتب اللغة والنحو بأن العارض لا يعتدّ به[4]؛ لأنّه يؤدي وظيفةً صوتيةً، ووظيفةً دلالية.

والسكون العارض له مواضع كثيرة بحسب ما يطرأ على المفردة من عوارض، صرفية كانت أو نحوية، ونذكر أهم مصاديق السكون العارض:

(1) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: د.مازن المبارك: 71.
(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، د.أحمد مختار عمر: 114.
(3) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة، فخر الدين قباوة: 67.
(4) ينظر: اللباب في البناء والإعراب: 2/ 321.

الأسماء

1- توالي ضمتين: تسكّن عين الاسم إذا توالت فيه ضمتان؛ لأنهما يكره تواليهما لاستثقال نطقهما، وذلك قولك: الرُسُل، والطُنُب، والعُنُق[1]، ويخفف هذا الثقل بالسكون العارض بدل حركة الضمة.

فالضمة أثقل الحركات؛ لأنّ مخرجها مخرج الواو، فالواو يتكوّن مخرجها من الشفة التي تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد وتتفشى حتى تصل بمخرج اللام[2]، وهذه الاتصالات ببعض الحروف جعلت منها أثقل من نظيراتها، فلو توالت واوان أو أكثر فالاستثقال يكون أحرى؛ لأنّ الانتقال من موضع ثم الرجوع إليه مستثقل في اللسان العربي، ويخفف هذا الثقل بحذف إحدى الضمتين، فقولنا: الرُسُل: تخفيفها: الرُسْل، ومن أمثلة التخفيف ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾(الواقعة:37) إذ يقول: ((حدثني شيخ عن الأعمش قال: كنت أسمعهم يقرءون: (عُرْباً أترابا) بالتخفيف وهو مثل قولك: الرسْل والكتْب في لغة تميم وبكر بالتخفيف)) [3]، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾(البقرة:87) قرأها الحسن ويحيى بن يعمر (الرُسْل) بسكون السين.[4]

وقد علّق ابن جني على إسكانهم الحرف الثاني في نحو (رُسُل) المضموم العين قائلاً: ((إنه أدلُّ دليل... على ذوقهم الحركاتِ واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات؟ فكيف بما فوقه من الحروف التوام؟ بل الكلمة من جملة الكلام؟))[5]، فالتسكين العارض تيسير لنطق الكلمات المتوالية الحركات وجعلها خفيفة على اللسان؛ لأنّ الضمتين تعمل فيهما عضلتان هما الشفتان، فمن يخفف العين من الثلاثي يجعل الكلمات ساكنة العين أصلها الضم، والعكس صحيح أيضاً؛ لأنّ كل ثقيل أصله الخفيف، ((وكذا قال عيسى بن عمر: إن كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر وَيُسُر)) [6].

وليس ثقل الضمتين مكروها عند جميع العرب، وإنما تستكره قبائل معينة هي: (بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم)[7]، ولا سيما أنهم من القبائل الموغلة في البداوة، فهذا التسكينُ يتفق وطبيعتهم في لجوئهم إلى الخفة في الأداء والهروب من الثقل الذي يعرقل سرعة أداء النطق، وهذا ما أكده سيبويه في تعليله ظاهرة التخفيف [8].

وذكر الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنّ قبائل الحجاز ومن جاورها من هذيلٍ وبطونٍ من قيسٍ كانت لا تحذف الحركات القصيرة، في حين كانت قبائل تميم وبكر بن وائل وقبائل ربيعة، وأكثر قبائل أسد وعامة قبائل قيس المتاخمة لتميم تجنح إلى حذف الحركات القصيرة [9]، فهو نظر إلى القرآن الكريم إذ توالت فيها أربع ضمّات ولم يثقل على اللسان كما في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾(الأعراف:101) نجد أن كلمة (رُسُلُهُمْ) قد توالت فيها الضمّات وهي مستعملة، وأمثال هذه الكلمة مستعملة في العربية على نحو واسع، وهذا في المشهور من المصاحف.

2- توالي كسرتين: تسكّن عين الاسم إذا توالت فيه كسرتان، للثقل في نطقهما[10]، وترد الكسرتان في صيغة (فِعِل) نحو: إِبِل، وامرأة بِلِز، أي: الضخمة، وهي صيغة قليلة الاستعمال في العربية، ويأتي السكون العارض بدل عينها هروباً من هذا الثقل إلى التخفيف[11].

(1) ينظر:كتاب سيبويه: 114/4.
(2) ينظر: المقتضب: 194/1.
(3) معاني القرآن، الفراء: 125/3.
(4) ينظر:البحر المحيط: 758/2.
(5) الخصائص: 75/1.
(6) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 1/ 46.
(7) كتاب سيبويه: 113/4.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 113/4
(9) اللهجات العربية في التراث: 251/1.
(10) ينظر: كتاب سيبويه: 115/4.
(11) ينظر: الأصول في النحو: 181/3.

3- الفتح والضم: ورد السكون العارض في بناء (فَعْل) ذلك قولهم في: عَضُد عَضْد، والرَجُل الرَجْل[1]، وقد ورد التسكين في قراءة قوله تعالى:﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾(غافر: 28) إذ قرأ أبو عمرو (رَجْل) بسكون الجيم[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾(المائدة: 3) قرأ أبو عمرو وعاصم والحسن والفياض وطلحة ابن سليمان وأبو حيوة (السَبْع)بسكون الباء[3]، وذكر هذا المبرد بقوله: " وهذا جائز في كل شيء مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب، تقول في الأسماء في فَخِذ فَخْذ، وفي عَضُد، عَضْد، وتقول في الأفعال: كرُم عبد الله، أي كرْم، وقد علِم اللهُ، أي علْم اللهُ "[4]

4- الفتح والكسر: ورد التسكين العارض فيما كان على (فَعِل)وذلك قولهم: (فَخِذ فَخْذ) و(كَبِد كَبْد)[5] ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾(البقرة: 280) قرأ الحسن وأبو رجاء ومجاهد ((فَنْظِرَةٌ)) بسكون النون[6]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾(آل عمران: 64) إذ قرأ أبو السمال ((كلْمة) بسكون اللام[7]، وقوله تعالى: ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾(الكهف:19) إذ قرأها أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم ((بِوَرْقِكم)) ساكنة الراء.[8]

5- الفتحتان: ذهب سيبويه إلى منع التسكين في المفتوح، فلا يقولون في (جَمَل حَمْل) ولا يخففون، وعلة ذلك أنّ الفتح أخفُّ عليهم[9]، قال المبرد" وَلَا يجوز فِي مثل ذَهَب أَن تسكّن وَلَا فِي مثل جَمَلٍ لَا يسكّن ذَلِك اسْما وَلَا فِعْلا لخفَّة الفتحة وَثقل الكسرة والضمة "[10].

في حين وردت بعض الشواهد تسكين المفتوح، منها قراءة قوله تعالى:﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾(البقرة:10)إذ قرأ أبو عمرو:((مَرْض))[11] ووجه ابن جني هذه القراءة على أنّها لغة بقوله: ((وينبغي أن يكون "مَرْض" هذا الساكن لغة في "مَرَض" المتحرك؛ كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد، والشل والشلل، والعيب والعاب، والذَّيم والذَّام. وقد دللنا في كتابنا الخصائص على تقاود الفتح والسكون، ولأنّهما يكادان يجريان مجرى واحدًا في عدة أماكن))[12]، ومثلها قراءة ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾(الأعراف: 40) ((الجَمْل))[13]، وقراءة قوله: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾(الأنبياء: 98)، إذ قرأها ابن السميفع: ((حَصْب))[14]، وقد عُلل هذا السكون العارض بتعليلات كثيرة أشهرها التخفيف.[15]

6- سكون عين (عشرة): ورد التسكين العارض في عين (عشرة) عند تركيبها (أحدعشر إلى تسعة عشر) ومن شواهد ذلك ما ورد في قراءة قوله تعالى ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(يوسف:40) إذ قرأها أبو جعفر ونافع وطلحة بن سليمان ((أَحَدَعْشَر))، وعلل ذلك ابن جني بقوله: ((سبب ذلك عندي أنّ الاسمين لما جُعلا كالاسم الواحد، وبُني الأول منهما لأنّه كصدر الاسم، والثاني منهما لتضمنه معنى حرف العطف؛ لم يجز الوقف على الأول لأنه كصدر الاسم من عجزه، فجُعل تسكين أول الثاني دليلًا على أنهما قد صارا كالاسم الواحد، وكذلك بقية العدد إلى تسعة عشر، إلا اثنا عشر واثني عشر، فإنه لا يسكن العين لسكون الألف والياء قبلهما، ومما يدلك على أن الاسمين إذا جريا مجرى الاسم الواحد بالتركيب عوملا في مواضع معاملته، ما حكاه أبو عمر الشيباني من قولهم في حضرموت: حَضْرَمُوت بضم الميم؛ ليكون كحَذْرفُوت وتَرْنَمُوت وعنكبوت، وهذا واضح))[16].

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 113.
(2) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 570.
(3) البحر المحيط، 4/ 171.
(4) الكامل في اللغة والأدب: 3/ 131.
(5) كتاب سيبويه: 4/ 113، 167، 188.
(6) المحتسب: 1/ 143.
(7) البحر المحيط: 3/ 193.
(8) ينظر: السبعة في القراءات: 389.
(9) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 188.
(10) المقتضب: 1/ 117.
(11) ينظر: المحتسب: 1/ 53.
(12) المصدر نفسه: 1/ 54.
(13) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 258.
(14) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 66.
(15) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 230.
(16) المحتسب:1/ 332.

وبالرغم من معارضة ابن جني من تسكين العين إلّا أنّها وردت في قراءة قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(التوبة:36) إذ قرأها الحسن وأبو جعفر وطلحة بن سليمان بسكون العين[1]، ولعلّ الذي سوّغ سكون العين المد الذي قبلها يقوم مقام حركتين فيجب أن يمدّ.

7- تسكين ضمير الغيبة (هو وهي): لم يقتصر السكون العارض على الأسماء فحسب، وإنّما شمل ضمائر الأسماء، فسكّنت به ضمائر الغيبة (هو وهي)، إذ دخل السكون على هاء الضمير إذا دخلت عليها (الواو، أو الفاء، أو لام الإبتداء)، يقول سيبويه:((واعلم أن كل شيءٍ كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلامٌ لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من هو وهي، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وهو ذاهبٌ، ولهو خيرٌ منك، فهو قائمٌ. وكذلك هي، لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف،... فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً))[2].

ومن شواهد سكون العارض قراءة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(البقرة: 29) إذ قرأها نافع وأبو عمرو والكسائي ((وَهْوَ بكل شيء)) بتسكين الهاء[3]، ومثله قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾(البقرة: 74) إذ قرأ نافع وأبو عمرو والكسائي بتسكين الهاء[4].

وقول الشاعر:

فهو لا ينمي رميّته ماله ما عدّ من نفره[5]

وورد إسكان الهاء مع (ثم) حملا لها على الواو والفاء، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ إذ قرأها الكسائي وقولون وأبو جعفر ((ثم هْو))[6]. وقد فرّق بعضهم بين (ثم) وأخواتها من حيث إنّ (ثم) منفصلة عن الكلمة وتقوم بنفسها بخلاف (الواو والفاء)، يقول ابن خالويه: ((وَقد فرق بعض الْقُرَّاء بَين هَذِه الْحُرُوف فأسكن مَعَ مَا لَا يُوقف عَلَيْهِ مِنْهَا وحرك مَا يُوقف عَلَيْهِ وَالْحجّة لَهُ فِي ذَلِك أَن الْحَرْف اذا اتَّصل بِالِاسْمِ اتِّصَالًا لَا يُمكن الْوَقْف عَلَيْهِ دونه ثقل فَخفف بالاسكان واذا قَامَ بِنَفسِهِ قيَاما يُمكن الْوُقُوف عَلَيْهِ كَانَ الِاسْم بعده كالمبتدأ فَلم يُمكن اسكانه))[7].

وقد علل ابن مالك تسكين الهاء بالفرار من مخالفة النظائر؛ وحجته في ذلك ليس في كلام العرب ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما فكان ثانيهما أولى إلا أنّه لو سكن وقع بتسكينه بالتباس المنفصل بالمتصل فعدل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة؛ لأنّها كثيرة الاستعمال وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه (الواو والفاء واللام وثم)[8].

8- سكون عين المجموع بالألف والتاء: إذا كان الاسم الثلاثي صحيح العين ساكنها ومفتوح الفاء، فإنه يتبع حركة الفاء مثل: تمرة يقال في جمعها: تَمَرات[9]، أما في مكسور الفاء أو مضمومها فإنه – مع توافر الشروط السابقة – يجوز فيه الإتباع والفتح والتسكين مثل: كِسرة و غُرفة يقال فيها: كِسِرات وغُرُفات بالإتباع، وكِسْرات وغُرْفات (بالتسكين) وكِسَرات وغُرَفات (بالفتح)، وإذا كان في الإتباع شيء من التخفيف– لأن اللسان يعمل من جهة واحدة – فإنّ التسكين أخفُّ من الإتباع، ولهذا جاز كلاهما، أما الفتح فإنه يجوز لخفته.[10]

(1) ينظر: البحر المحيط: 6/ 237.
(2) كتاب سيبويه: 4/ 151.
(3) ينظر: حجة القراءات: 93.
(4) المصدر نفسه.
(5) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 66.
(6) التيسير في القرآءات السبع: 72.
(7) الحجة في القراءات السبع: 74.
(8) ينظر: شرح التسهيل: 143/1.
(9) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 98، وظاهرة التخفيف: 158.
(10) ينظر: ظاهرة التخفيف: 158.

وهذا السكون الذي يعرض في بنية جمع المؤنث السالم يؤدي وظيفة التخفيف، فهو لا يستجيب لقانون الاتباع الحركي، لأنّ السكون العارض حلّ محل الحركة الأصلية أو العارضة فأدى وظيفته.

الأفعال: يعرض السكون في الأفعال ليس لسبب الخفة أو لهجة ما فحسب، وإنّما ما يطرأ عليه من تغييرات في بنيته وتحوله من الماضي إلى المضارع أو الأمر، أو باسناده إلى أحد الضمائر، ومن مصاديق السكون العارض في الأفعال الموارد الآتية:

1- الفتح والضم: ورد السكون العارض في بناء الفعل (فَعُل)، وقد أشار سيبويه إلى هذا السكون الذي يعرض لتخفيف المفردة، في نحو:كَرُم الرجل تسكّن: (كَرْم)[1]، مثاله في قوله تعالى﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾(النساء: 69) قرأها أبو السمال (حَسْنَ)[2]، وقوله تعالى ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾(التوبة: 25) قرأها يزيد بن علي (رَحْبَتْ)[3]، وأجازها المبرد بقوله: ((وهذا جائز في كل شيء مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب،... تقول في الأفعال: كرُم عبد الله، أي كَرْم))[4]، وعلّق د. أحمد علم الدين الجندي على قول المبرد، إنّه جائز على سعة الكلام، وليس الأمر مقصوراً على باب الضرورة كلما رأوا استثقالاً في مفردة ما بسبب الحركات جاؤا بالسكون العارض للتخفيف.[5]

2- الفتح والكسر: ورد السكون العارض في بناء الفعل (فَعِل) وقد استعمل ساكن العين، نحو (عَلِم عَلْم) وقد ورد هذا في كلام العرب كما في قول الشاعر:

فإنْ أهجه يضْجَر كما ضَجْر بازلٌ من الأدمِ دَبْرتْ صفحتاه وغاربُه[6]

يقول ابن جني: ((فإنما أراد به الشاعر ضَجِرَ ودَبِرَتْ، ولكنه أسكن الحرف استثقالا للكسرة))[7]، ومنه قول الشاعر:

إذا نَشْبَتْ مَخالِبُه وعَلْقَتْ له الأَنيابُ تُرْكَ له المَرَارُ

يريد: نشِبَتْ وعلِقَتْ وتُرِكَ بكسر العين.[8]

ومن هذا النوع عُدّ (نِعْم وبِئْس)، إذ الأصل فيهما (نَعِمَ وبَئِسَ) (فَعِلَ) يقول سيبويه: ((نِعْمَ وبِئْسَ، إنّما هما فِعَلَ وهو أصلهما، ومثل ذلك: فبها ونِعْمَتْ، إنّما أصلها: فبها ونَعْمَتْ، وبلغنا أنّ بعض العرب يقول: نَعْمَ الرجلُ))[9]، وسمعها ابن السكيت من أعرابي من بني تميم (نَعْمَ)[10] وبها قرأ يحيى ابن وثّاب قوله تعالى: ﴿ فَنَعْم عُقْبى الدارِ﴾(الرعد: 24) بفتح النون[11].

وعلق ابن جني بعد الآية الكريمة بقوله: ((أصل قولنا: نِعْم الرجل ونحوه نَعِمَ كعَلِمَ، وكل ما كان على فَعِل وثانيه حرف حلقي فلهم أربع لغات... وكذلك الفعل نحو: ضَحِك، وإن شئت ضَحْك، وإن شئت ضِحْك، وإن شئت ضِحِك. فعلى هذ القول: نَعِمَ الرجل، وإن شئت: نعْم، وإن شئت نِعْمَ، وإن شئت نِعِمَ))[12]، ويبدو أنّ ما ورد في اللغة العربية في الأفعال والأسماء بهذه اللغات الأربعة جاءت عينها من الحروف الحلقية، لذا نجد أنّ السيرافي أفرد لها باباً أسماه ((هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِل))[13]، وأوضح فيه ما يتعلق بهذه اللغات.

وعدّ ابن جني (ليس) من هذا الباب أي: (لَيِسَ) ((قد صح أن "لَيْس" فَعْل لقولهم: "لَسْتُ ولسنا، كقُمتُ وقمنا" وإذا ثبت أنّها فعلٌ فلا يخلو من أن تكون في الأصل فعَل، أو فعُل، أو فعِل، فلا يجوز أن تكون كانت "فعُل" لأنه ليس في ذوات الياء "فعُل"، إنما

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 113.
(2) ينظر: البحر المحيط: 3/ 702.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 5/ 393.
(4) الكامل: 3/ 131.
(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 1/ 241.
(6) ينظر: إصلاح المنطق: 33.
(7) المنصف لابن جني: 21.
(8) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج: 440.
(9) كتاب سيبويه: 4/ 116.
(10) ينظر: إصلاح المنطق: 105.
(11) ينظر: المحتسب: 1/ 356.
(12) المحتسب: 1/ 356- 357.
(13) شرح كتاب سيبويه: 4/ 483.

ذاك في الواو خاصة نحو "طال فهو طويل"،ولا يجوز أن تكون كانت "فَعَلَ"؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه إسكانها. ألا ترى أنه لا يسكن نحو "ضرب، وقتل" كما يسكن "كرُم، وعلِم" فيقال: "كرْم زيد، وعلْم بكر"، وإنّما ذاك لخفة الفتحة، وقد تقدم القول في هذا فلا بد من أن يكون "فعِل" وأصلها "لَيِسَ" كما يقولون: "صَيْد البعير" وأصلها "صَيِدَ"، ويقولون أيضا: "صَيِدَ" على الأصل، وألزموا "ليس" الإسكان في كل قول؛ لأنّها لَمَّا لم تتصرف شبهت بـ "ليت"، فقُصرت على سكون العين لا غير))[1]

3- الضم والكسر: جاء السكون العارض في (فُعِلَ) المبني للمجهول، وعلى ذلك قرأ أبو السمال قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾(المائدة: 64)(لُعْنوا) بإسكان العين[2] وقوله: ﴿جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾(القمر: 14) إذ قرأها مسلمة بن محارب (كُفْر) بإسكان الفاء [3].

ومن هذا الباب ما كان معتل اللام في المبني للمجهول، مثل: (غُزِي) يقول سيبويه: ((ومثل ذلك غُزِيَ الرجل، لا تحول الياء واواً، لأنّها إنّما خففت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً، كما أن الذي خفف الأصل عنده التحرك، وأن يجرى الأول في خلافه مكسوراً)) [4].

وأوضح أبو سعيد السيرافي هذه المسألة بقوله: ((اعلم أنّ أصل غُزِي غُزِو؛ لأنّه من الغزو، انقلبت الواو ياء لأنّها طرف وقبلها كسرة، فكأنّ قائلا قال: إذا أسكنا الزاي وجب أن تعود الواو؛ لأنّ العلة التي كانت تقلبها ياء قد زالت، فقال سيبويه " هذا التخفيف ليس بواجب، ولا هو بناء بني عليه اللفظ في الأصل، وإنما هو عارض، كما أن الذي يقول: عَلْم وكَرْم في عَلِم وكَرِم الأصل عنده عَلِم وكَرُم وإن خفّف ")).[5]

وفرق عبد الصبور شاهين بين الاسم والفعل في تسكين العين، من دون النظر إلى حركة العين فتحة كانت أو ضمة أو كسرة، وجعلها في الأسماء سنة من سنن الفصحى، وروده في القراءات القرآنية يؤكد هذه المسألة، أمّا الفعل فجعله حبيس الإطار اللهجي دون الفصحى، ذاكراً أنّه لم يرد من يقرأ بتسكين العين حتى في القراءات الشاذة، وما ورد من هذا الباب ما هو إلّا شواهد شعرية تحكمها الضرورة، مثل ذلك قول الشاعر[6]:

أَلا رُبّ مَوْلودٍ وليس له أبٌ وذى وَلد لم يلْدَهُ أبوانِ

جاء الفعل (يلد) بسكون اللام، وهو سكون عارض، ولضرورة العروض الأثر الكبير في تسكين اللام، ولكن عبد الصبور شاهين لم يحط بكل القراءات؛ لأنّ ما سبق من القراءات القرآنية يؤكد ورود هذه المسألة فيها.

ونجد أنّ الرضي قد علل هذه المسألة بصورة عامة بقوله: ((وكذا قولهم غُزْيَ بالياء دون الواو غُزِي لعروض سكون الزاي، فليس التخفيف قى مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثْقل كما كان في كِتِفِ وعَضُد، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة؟ بل إنّما سُكّن كراهة توالى الثقلين في الثلاثي المبني على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول، ولأنّ الثقل من الثاني حصل))[7].

فالسكون العارض جاء للتخفيف من الجهد العضلي الحاصل من انتقال اللسان من حركة إلى أخرى ليست من جنسها.[8]

4- الفتح والفتح: ورد التسكين العارض في المفتوح، بالرغم من أنّ الفتحة أخفّ الحركات، فالتخفيف –على رأي ابن جني– إنّما هو في المضموم والمكسور دون المفتوح[9]، في حين وردت بعض الشواهد على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

(1) المنصف: 258- 259.
(2) ينظر: البحر المحيط: 314/4.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 10/ 40.
(4) كتاب سيبويه: 116/4.
(5) شرح كتاب سيبويه: 494/4.
(6) كتاب سيبويه: 2/ 266.
(7) شرح الشافية: 1/ 44.
(8) ينظر: أثر الحركات في اللغة العربية: 262.
(9) ينظر: الخصائص: 1/ 75.

﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾(النساء: 65)، إذ قرأها أبو السمال (شَجْر) بسكون الجيم[1]، وعلق أبو حيان على هذه القراءة بقوله: ((وكأنه فر من توالي الحركات، وليس بقوي لخفة الفتحة بخلاف الضمة والكسرة، فإن السكون بدلهما مطرد على لغة تميم))[2]، وجوّز السمين الحلبي قراءة ((سكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفةٌ، لأنَّ الفتحَ أخو السكون))[3]، ومنه قو الأخطل:

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سَلْفَ صفقه يراجع ما قد فاته بردادِ

بسكون اللام في (سلف) شذوذاً، قال ابن يعيش: ((فإنه أراد "سَلَفَ" بالفتح، وإنما أسكن ضرورة، فإسكانُ المفتوح ضرورةٌ، وإسكانُ المضموم والمكسور لغةٌ))[4]، ولكنّ ابن جني وجهه بتوجيه آخر حيث قال: ((ويحتمل عندي وجها آخر، وهو أن يكون مخففا من فَعِل مكسور العين، ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به، كما أن قولهم: "تفرقوا عبادِيدَ وشماطِيطَ"، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا في اللفظ، فكأنهم2 استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن، وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فأن يستغنى بفَعَل عن فَعِل من لفظه ومعناه –وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك– أجد، وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدتَ لها ضربا من القياس))[5].

وذهب إبراهيم أنيس إلى أنّ ما كان بزنة (فَعَلَ) بفتحتين الأصل فيه (فَعْلَ) ثم حُرّك بالفتح، وليس العكس حيث لا يصح أنّ نتصور أنّ كلمة (جَمَل) يمكن أن تتطور إلى (حَمْل)؛ لأنّ الأسماء التي من هذا النوع بفتحتين قد كوّنت طائفة مميزة منذ القدم في معظم اللغات السامية، ولا تزال متميزة في لهجاتنا الحالية[6]، في حين ذهب عبد الصبور شاهين إلى أن الصورتين ثابتتان من حيث هما حدثان لغويان، وليس من المهم معرفة الأصل من الصيغتين والفرع منهما، وإنّما المهم ثبوت الصورتين معا واستعمالهما في قراءة القرآن أوثق النصوص اللغوية على الاطلاق.[7]

وذهب في موطن آخر إلى أنّ سرَّ احترام النحاة للفتحة وحرصهم عليها هو أنّ تقاليد اللغة القرشية تفردها بميزة خاصة في الوقف حيث تبقى عليها دون أختيها، إذ يقولون: جاء محمد، نظرت إلى محمد، رأيت محمداً، فوضع النحاة قاعدة جواز إسكان المرفوع والمجرور دون المنصوب [8].

ومهما يكن من شيءٍ فإنّ السكون العارض في المفتوح يأتي للتخفيف فراراً من توالي الحركات، ولا سيما أنّ السكون أخفّ من الحركات، لأنّ من وظائف السكون سرعة الأداء.

5– لام الأمر: أدرجنا هذه اللام مع الفعل؛ لأنّها من خواصه، فهي تدخل على الفعل المضارع الغائب أو المتكلم، وقليلاً في المخاطب،[9] ويعرض عليها السكون، إذ الأصل فيها الكسر حملا على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء[10]، وسكّنت لأسباب منها:

1– للتخفيف من الكسر.

2– ولكثرة الاستعمال.

3– وللتفريق بينها وبين لام كي؛ لأنّ لام كي متحركة.

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 223، والبحر المحيط: 695/3.
(2) البحر المحيط: 3/ 695.
(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/ 20.
(4) شرح المفصل: 426/4.
(5) المنصف لابن جني: 22.
(6) نقلاً عن أثر الحركات في اللغة العربية: 273.
(7) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 328.
(8) المصدر نفسه: 383.
(9) ينظر: اللامات: 92، ومعاني النحو: 4/ 7.
(10) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/ 390.

وأورد ابن مالك رأياً مخالفاً إذ يقول إنّ الأصل في اللام السكون، وليس الكسر، والأصالة في السكون من وجهين[1]:

أحدهما: مشترك، وهو كون السكون مقدماً على الحركة.

والثاني: مختص، وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فُعِل بباءِ الجرِّ.

وذكر أنّ فتحها لغة عند بني سُليم، ومنه قولهم: (لَيَقُمْ زيدٌ)[2]، وعقّب المرادي على كلامه إذ قيّد الفتح بفتحة الياء بعدها، يقول: ((قلت: فتحها حكاه الفراء عن بني سليم، فحكي عنه مطلقا كما في التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو: "ليُكرم" أو انكسر نحو: "لتِأذن"، وعنه أيضاً ما نص عليه في سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو ثم)).[3]

وجعل سيبويه شرط التسكين أن تسبق بالواو أو الفاء جاعلاً اللام بمنزلة الهاء من (هو هي) إذ قال: ((وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك، لأنّها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنّها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فلينظر وليضرب، ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة في اللام على حالها))[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾(إبراهيم: 11)إذ قرأ الحسن بالكسر على الأصل[5]، وقوله تعالى: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾(يونس: 58) قرأ أبو التياح والحسن بكسر اللام[6]، وأضاف بعضهم إلى الواو والفاء (ثم)، وهي قليلة الاستعمال، وعلة ذلك راجعة إلى أنّ (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تخلط بما بعدها حتى تصير معه كالجزء الواحد [7].

يقول ابن عطية: ((وأما «ثم» فهي كلمة مستقلة فالوجه تحريك اللام بعدها وقد رأى بعض النحويين الميم من «ثم» بمنزلة الواو والفاء))[8]، ولعله قصد بذلك اشتراكهم في المخرج، أو اشتراكهم بإسكان اللام بعدهن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ (الحج: 15) قرأ بإسكان اللام حمزة وعاصم والكسائي[9]، وقرأ نافع بالكسر[10].

وقد ذكر السيوطي أنّ قوماً من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون ومن أمثلة استدلالاته بقراءة سكون اللام في هذه الآية[11]، وأجاز المرادي هذا الاستعمال وعنده ليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، وقرّر سكونها مع الأحرف الثلاثة (الواو والفاء وثم).[12]

6- الفعل المسند لضمير الرفع: يعرض السكون على الأفعال إذا أسندت إلى ضمائر الرفع (تاء الفاعل، نون النسوة) نحو: (كتبْتُ) فأصل الفعل (كَتَبَ) مبنيّ على الفتح، ونحو: (كَتَبْنَ)، وهذا السكون بحسب القاعدة، وينظر إلى سكونه لغرض التخفيف، وهذا السكون له وظيفة دلالية وهي التمييز بين ما هو مرفوع وما هو منصوب أو مجرور، إذ المرفوع يسكّن ما قبله.[13]

7- سكون ياء المتكلم: الأصل في ياء المتكلم الفتح؛ وذلك لأنّها اسم مضمر على حرف واحد فتحرك مثل الكاف في (إنّك) والهاء في(إنّه) ويلحقها سكون عارض تخفيفاً[1]، ولكنّ المرادي رجّح أصالة الفتح والسكون معاً وعلل ذلك بقوله: ((ويجوز في الياء "بعد

(1) ينظر: المصدر نفسه:3/ 1268.
(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 58.
(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1268.
(4) كتاب سيبويه: 4/ 152.
(5) ينظر: المحتسب: 1/ 359.
(6) المصدر نفسه: 6/ 77.
(7) ينظر: الخصائص: 332/2.
(8) المحرر الوجيز: 4/ 112.
(9) السبعة في القراءات: 435.
(10) المصدر نفسه: 434.
(11) ينظر: الاقتراح: 69-70.
(12) ينظر: الجنى الداني: 112.
(13) ينظر: الاقتصاد اللغوي: 72.

"بعد المكسور" وجهان: الفتح والإسكان، فقيل: الفتح أصل، وقيل: الإسكان أصل "جمع" بينهما "بأن" الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثانٍ، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد))[2].

من السكون العارض في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الأنعام: 162)، قرأ نافع ((محياي)) بالسكون[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾(البقرة: 38) قرأ ورش عن نافع ((هداي)) بسكون الياء[4]، وفي هذا الإسكان التقاء للساكنين وهو ما لا يجيزه بعضهم، بل جعله أبو علي الفارسي من الشاذ[5]، في حين جوّز ذلك بعضهم[6]، وعلل آخرون جواز الإسكان فـ((من أسكنها فعلى الاستخفاف لكنّه جمع بَين ساكنين والجمع بَين ساكنين جَائِز إِذا كَانَ الأول حرف مد ولين لِأَنّ الْمَدّ الَّذِي فِيهِ يقوم مقَام حَرَكَة يستراح عَلَيْهَا فيفصل بَين الساكنين))[7]، وعلل أبو حيان تعليلاً آخر هو ((وذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف))[8]، وهذا من التقاء الساكنين الجائز؛ لأنّ الألف يتكون من حركتين وليس سكوناً بمعنى خلو الحركة، وإنّما هو حركتان لهذا أجازوه واستساغوه.

الخاتمة

في ختام البحث يتضح أنّ السكون الأصلي والسكون العارض لهم الأثر الواضح في بناء مقاطع الكلمات، لأنّ السكون هو المتكأ للسان في تقطيع هذه الكلمات، والسكون بمجمله يؤدي وظيفته الصرفية والنحوية.

إنّ السكون العارض له أثر في خفة اللفظ؛ لأنّ العربي يجتلب السكون للتخلص من الحركات، ولا سيما إذا صعب أداؤها.

السكون العارض يدخل على الأسماء والأفعال سواء، حتى أنّه دخل على المبنيات كما في الضمائر ولام الأمر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2002م.
- الأصول في النحو، محمد بن السري بن سهل النحوي أبو بكر ابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د–ت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون والشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، الطبعة الأولى، 2001م.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تح: د.مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، 1996م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2/ 834.
(2) المصدر نفسه.
(3) ينظر: السبعة في القراءات: 274.
(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 75، وحجة القراءات: 95.
(5) ينظر: الحجة لأبي علي: 3/ 440.
(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 75، والنشر: 2/ 363.
(7) مشكل إعراب القرآن لمكي: 1/ 279.
(8) البحر المحيط: 1/ 273

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي أبو محمد المرادي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، 2008م.
- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح:اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1984م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي أبو محمد المرادي (ت: 749هـ) تح: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي(ت: 377 هـ)، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1984م.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت:370هـ)تح: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، 1401هـ.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، أبو زرعة (ت:حوالي 403هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د–ت.
- الخصائص، عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ابن جني (ت: 392هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 1999م.
- دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر،دار غريب للطباعة، د– ت.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2006م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، أبو العباس، شهاب الدين السمين الحلبي (ت: 756هـ)،، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د–ت.
- رسالة الصاهل والشاجح، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري، التنوخي (ت: 449هـ)، عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، القاهرة، 1975م.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د–ت.
- شرح التسهيل، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: 672هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر، الطبعة الأولى، 1990م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين الإستراباذي (ت: 686هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093 هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف،ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
- شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (ت:368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الموصلي(ت: 643هـ)، قدم له ووضع هوامشه: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د.أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.

- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: 285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة، 1997م.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: د.أحمد سليم الحمصي، ود.محمد أحمد قاسم، جروس برس، الطبعة الأولى، 1988م.
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه (ت:180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1988م.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ) تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1995م.
- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1983م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى – 1422هـ.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء أبو زكريا (ت: 207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، 2003م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس المبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. بيروت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب، التصريف لأبي عثمان المازني، عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ابن جني (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م.
- نتائج الفكر في النَّحو، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم السهيلي (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1992م.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت: 833 هـ)، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية،علي عبد الله علي القرني، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا،جامعة أم القرى، 2004م.
- التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث، صباح عطيوي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998م.